تحديات الفشل الدولاتي في ليبيا

Challenges of state faillure in Libya

عائشة بن عاشور
جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان-. الجزائر.
المخبر المتوسطي للدراسات القانونية

محمد بوزيان
جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان-. الجزائر.

تاريخ استلام المقال : 15-01-2021 تاريخ القبول : 1-05-2021 المؤلف المراسل : عائشة بن عاشور

ملخص

تهتم الورقة البحثية بدراسة الفشل الدولاتي في ليبيا من خلال التطرق إلى الأزمات السياسية والأمنية التي مرت بها منذ الإنتفاضة الشعبية في 17 فبراير 2011، وصولا إلى التدخل العسكري لحلف الناتو الذي جاء بصفة متسارعة مع الأحداث التي مرت بها ليبيا. كما سعت الدراسة إلى التطرق إلى مفهوم الفشل الدولاتي ومؤشراته، وإسقاطه على الحالة الليبية بتفكيك عناصر الأزمة وتحليل مسارها. خاصة وأن ليبيا تعاني منذ الإطاحة بنظام القذافي إنفلاتا أمنيا وإنقساما سياسيا، وأزمة إقتصادية حادة. وإزدادت حدة الأزمة بإنتشار الجماعات المسلحة بجميع أنحاء البلاد، بعضها ينتمي لإحدى الحكومتين المتنافستين مما عمق الأزمة وخلط أوراق التسوية الداخلية والخارجية لها.

الكلمات المفتاحية: الفشل الدولاتي، الأزمات السياسية والأمنية، الإنتفاضة الشعبية، التدخل العسكري، ليبيا.

Abstract:

The research paper is coserned with studying the state failure in Libya by addressing political and security crises it has gone through sinse the popular uprising on february 17, 2011, all the way to the military intervention of NATO that came quickly with the events in Libya. The study also sough to address the concept of state failure and its indicators, and project it to the Libyan case by dismantling the elements of the crisis and analyzing its cours Especially since Libya has been suffering , sine overthrow of the Gaddafi regime, security chaos, political division, and a severe economic. The severity of the crisis increased with the spread of armed groups throughouth the country, some belonging to one of the two competing governments, which deepened the crisis in mixing internal and external settlement papers for them.

Keywords: State failure, political and security crises, the popular uprising, military intervention, libya.

مقدمة

تعاني ليبيا إنفلاتا أمنيا وإنقساما سياسيا، وأزمة إقتصادية حادة. حيث صنفت ضمن الدول الفاشلة في العالم نظرا لما مرت به من ظروف سياسية وأمنية متدهورة منذ سقوط نظام معمر القذافي وقيام الثورة الشعبية في 17 فبراير 2011. فبدل أن يحقق الشعب أهدافه بإرساء أسس الحكم الديمقراطي في البلاد سارت الأوضاع نحو التأزم السريع بسبب التدخل العسكري الخارجي، والإنقسامات الداخلية، لقد وضعت هذه التطورات ليبيا في سباق بين المسارين السياسي والعسكري، الأمر الذي جعل مصيرها رهناً بتفاعلات معقدة داخلياً وخارجياً.

إن تحليل الفشل الذي أصبحت تعاني منه ليبيا سيمكننا من تحديد الإتجاه الذي ستؤول إليه الأوضاع في ليبيا، وذلك من خلال النظر في خارطة التحالفات المتصارعة، على المستويين السياسي والعسكري.ومسارات الأزمة السياسية والأمنية حيث سيتم تحليلها والوقوف على مآلاتها. من هذا المنطق تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن إعتبار الفشل الدولاتي الذي أحدثته الأزمة الليبية تحديا سياسيا وأمنيا محليا وإقليميا؟ للإجابة على هذا الإشكال تم تقسيم الموضوع إلى قسمين تناولنا في **القسم الأول** الدولة الفاشلة ومؤشراتها، أما **القسم الثاني** فتمت فيه معالجة الأزمة الليبية من خلال التطرق إلى تركيبة المجتمع الليبي وتطور الأوضاع السياسية والأمنية في الدولة الليبية مع التركيز على التحديات التي واجهتها والأدوار الدولية لحل الأزمة.

1. الأزمة الليبية

تزامنا مع إندلاع الحراك العربي في الدول العربية كتونس، مصر، اليمن وسوريا، إنطلقت أول شرارة أنتجت الأزمة الليبية في 17فبراير 2011 من مدينة بنغازي شرق ليبيا تمثلت في إحتجاجات شعبية تنادي بمطالب سياسية وإجتماعية تدعو إلى "إسقاط النظام" وتنحي الرئيس السابق معمر القذافي عن الحكم (منصوري، **(2016)**، ص **155**) والذي حكم البلاد إثر انقلاب عسكري في الفاتح من سبتمبر 1969 على مدار أربعة عقود. (1969-2011).

بعد مرور سبع سنوات على سقوط نظام الزعيم الليبي معمر القذافي، لا تزال البلاد تغرق في أزمة سياسية متداخلة الأطراف، وسط محاولات دولية لحلحلتها، ورأب الصدع بين الفرقاء. (إدريس، **(2011)**، ص **02**)

1.1 الدولة الفاشلة

أصبحت مسألة الفشل الدولاتي في إفريقيا عامة وفي الساحل الإفريقي خاصة لصيقة ببعض دول المنطقة أين تكثر نماذج الدول الفاشلة بسبب الإنقلابات العسكرية، أو الحروب أهلية، أو التدخلات الأجنبية، أضعفت من بنيتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

وتعرف الدولة الفاشلة بأنها: "تلك الدولة التي لا تستطيع القيام بالوظائف الأساسية المنوطة بها وتوفير الأمن، وتقديم الخدمات العامة، وإدارة آليات السوق والإدارة الكفء للتنوع الإجتماعي في الداخل بل وتوظيفه، فضلا عن معاناة مؤسساتها من الضعف الهيكلي والوظيفي". كما يشير إليها نعوم تشومسكي بأنها: " تلك الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما الدمار نفسه، وهي التي تعد نفسها فوق القانون محليا كان أم دوليا".(محمد علي، (2020)، ص3)

ويضيف نعوم تشومسكي من خلال مؤلفه الدولة الفاشلة الصادر سنة 2006 قائلا أن : "مصطلح الدولة الفاشلة تمت صناعته من طرف الدول الغربية من أجل تصنيف الدول ووضع قائمة من الدول الفاشلة عن طريق التقليل من شرعية أنظمتها، حيث أستخدم هذا المصطلح في بداياته الأولى من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وقد إستخدمته كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لعديد من الدول على أنها دول فاشلة وتهدد الأمن الدولي مثل ما حدث في العراق وليبيا وهايتي والصومال.(حادي، (2018)، ص 54)

يبين زارتمان Zertman أن:" الدولة الفاشلة هي تلك التي لا تستطيع الوفاء بإلتزاماتها سواء على المستوى المحلي أوالإقليمي أو حتى الدولي، ويكون ذلك من خلال فشل المؤسسات السياسية الإقتصادية والأمنية داخل هذه الدولة وهو ما يؤذي إلى ظهورالإحتجاجات والإضطرابات الأمنية المهددة للأمن والإستقرار المحلي والإقليمي والدولي." ووفقاً لنظريات الباحث السياسي ماكس فيبر *Max Weber* التي تقول: "من الممكن أن تكون الدولة ناجحة وأن تبتعد عن معيار وخصائص الدولة الفاشلة عن طريق المحافظة على إحتكار الإستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها، دون السماح لجماعات مسلحة أو أمراء الحرب أو أي تنظيم مسلح من السيطرة على أي جزء داخل الأراضي، بحيث أن تبقى الكلمة الفصل والسلطة للدولة وحدها". إلا أنّ احتكار الدولة وحدها للقوة والسلطة داخل مناطقها لا يكفي على حسب محددات ومؤشرات صندوق

السلام (*Fund For Peace*)، فتوفير السلع السياسية، وضمان عدم هجرة العقول وغيره من المحددات هي أيضاً عامل هام لضمان نجاح الدولة من منظور صندوق السلام. (الدولة الفاشلة، (2019)، https://political-encyclopedia.org/dictionary/)

1.2 مؤشرات الفشل الدولاتي

إتفق الباحثون على أن هناك ثلاث مؤشرات لقياس فشل الدولة.

✓ **المؤشرات السياسية**

يشير البعد المؤسسي لشرعية الدولة وقدرتها المؤسسية على ممارسة سلطتها على شعبها وإقليمها. كما يشير إلى البعد الوظيفي لمدى إستعداد وقدرة الجهات الحكومية على توفير السلع والخدمات العامة مثل سيادة القانون، والحماية من العنف، والبنية التحتية، والتعليم العام والرعاية الصحية.

وتذكر الدراسات أن أعلى نسبة من حالات الفشل الحكومي الهائل متواجدة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد مكن الضعف المؤسسي لأشباه الدول من إستمرار المؤسسات غير الحكومية. على الرغم من أن هذه المؤسسات غير الحكومية قد قدمت أحيانا فرصا للسكان المحليين لمقاومة القمع الذي تمارسه الدولة، وعرضت وسائل لإدارة فشل الدولة الوظيفي. (هاني، http://arabprf.com/?p=2823)

ويتم قياس المؤشرات السياسية من خلال:

- مدى شرعية ومشروعية الأنظمة السياسية.
- غياب دولة الحق والقانون.
- غياب الديمقراطية وحقوق الأنسان.
- إنتشار الفساد السياسي والإداري.
- التدخلات العسكرية الخارجية (الحرب المباشرة، أو الحرب بالوكالة). (حادي، ص 54)

✓ **المؤشرات الإقتصادية**

تصبح الدولة فاشلة إذا أحتكرت مواردها من طرف مجموعة معينة من الأشخاص أو في مؤسسات دون الأخرى.

كما أن وفرة الموارد من جهة أخرى تعتبر لعنة بالنسبة لبعض الدول الضعيفة فهي تشكل إستقطابا للقوى الإستعمارية الخارجية. (العمران، (2015)).

- الإزمات الإقتصادية المتلاحقة.
- أزمة توزيع الموارد الإقتصادية في الدولة.
- إرتفاع معدلات المديونية الخارجية.
- إرتفاع التضخم وتدني الناتج المحلي الإجمالي.
- تدني معدلات الدخول الفردية والقومية.
- إرتفاع نسب البطالة .
- تراجع الإستثمارات الخارجية. (حادي، ص 54)

✓ **المؤشرات الإجتماعية**

يلعب التفاوت الطبقي الإجتماعي دورا هاما في فشل الدولة إذا ظهرت طبقة فاحشة الثراء أخرى ومسحوقة فتندثر الطبقة الوسطى التي تشير إلى التوزيع العادل للثروة. فيزداد أعداد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر. (العمران، (2015). وتصنف المؤشرات الإجتماعية من بين تلك التي تقاس بها درجة فشل الدولة فهي تعبر عن الأوضاع التي يعيشها المواطن داخل دولته وتختلف حدتها من دولة إلى أخرى. وغالبا ما يظهر التدني في الظروف الإجتماعية للأفراد مع تراجع الأمن في دولهم لذلك فإن إحتساب المؤشر الإجتماعي لفشل الدولة تزامن مع بروز مفهوم الأمن الإنساني ويمكن حصره في العناصر التالية:

- النمو الديمغرافي للسكان.
- إزدياد النزوح والهجرة الداخليين.
- الهجرة الخارجية واللجوء.
- إرتفاع معدل الأمية
- الصراعات العرقية والنزاعات الإثنية.
- غياب الدولة القومية في ظل كثرة الولاءات القبلية العشائرية.

- إنعدام فرص التنمية الإجتماعية بتدني مستوى الدخل الفردي، وإرتفاع معدلات البطالة والفقر. (حادي، ص 55)

و يبين الشكل التالي مؤشرات الفشل الدولاتي.

شكل مؤشرات الفشل الدولاتي

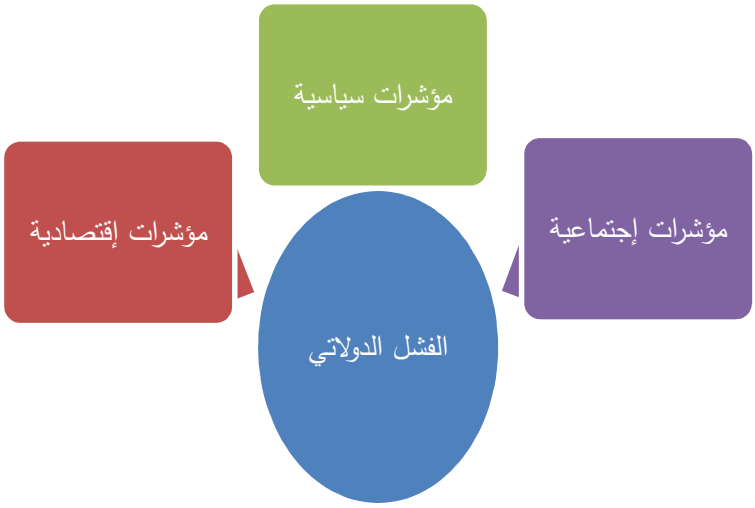

المصدر: الشكل من تصميم الباحثة بناء على معطيات الدراسة.

1.3. أسباب إندلاع الأزمة الليبية

ساهمت عدة معطيات في إندلاع الأزمة الليبية التي أطاحت بنظام الرئيس السابق معمر القذافي في 17 فبراير 2011.

- **المعطى القبلي:**

على غرار المجتمعات الإفريقية عامة ومجتمعات الساحل الإفريقي خاصة يتميز المجتمع الليبي بالتنوع الاثني والقبلي، ففي دراسة قام بها الدكتور خالد حنفي علي في مجلة أوراق الشرق الأوسط أشار إلى أن غالبية القبائل في ليبيا تعود إلى قبيلتين رئيسيتين نزحتا من الجزيرة العربية وهما قبيلة "بني سليم" والتي إستقر أكثرهم في برقة، وقبيلة "بنو هلال" الذين إستقروا في ناحية الغرب إلى طرابلس العاصمة. إضافة.إلى قبائل غير عربية مثل البربر إلا أن نسبتهم ضئيلة في المكون القبلي الليبي بالنظر إلى القبائل العربية.(حنفي علي، (2014)، ص 46)

وتتوزع القبائل في ليبيا على النحو التالي:

❖ **قبيلة الورفلة**: من أكبر القبائل في ليبيا من حيث العدد إذ يصل عدد أفرادها إلى ما يقرب المليون نسمة، وتتمركز الورفلة في منطقة فزان بالجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس وتشكل سدس سكان ليبيا.

❖ **المقارحة**: يتمركزون في منطقة وادي الشاطئ بالوسط الغربي الليبي (حنفي علي، ص 46-47)، وهم أصهار القذافي، وهم من القبائل الفاعلة سواء في عهد القذافي أو بعد الثورة.

❖ **قبيلة القذاذفة**: القبيلة التي ينتمي إليها القذافي، وتتمركز في خليج سرت جنوبا، وقد كانت من القبائل الفاعلة في السياسة الليبية في عهد معمر القذافي، ولكن سرعان ما إستسلمت للثورة ولم تبد أي مقاومة مثلها مثل قبيلتي الورفلة والمقارحة. (**Benlamma**, **2017**), **p12**

❖ **قبيلة ترهونة**: مركزها منطقة ترهونة بالجنوب الغربي لطرابلس، تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية، ما يقارب 60 قبيلة، ويمثلون ثلث سكان العاصمة طرابلس.

❖ **قبيلة مصراتة**: تعد قبيلة مصراتة من أقدم القبائل المعارضة لنظام القذافي في الشرق أصلها أمازيغي عربت تعريبا كاملا، كان لها دور فعال في الثورة ونجدة الثوار كلما دعت الحاجة لذلك. (الحنفي علي، ص47)

❖ من خلال الخريطة التالية يتبين أهم القبائل وتوزيعها على التراب الليبي.

الخريطة رقم1: توزيع القبائل على التراب الليبي

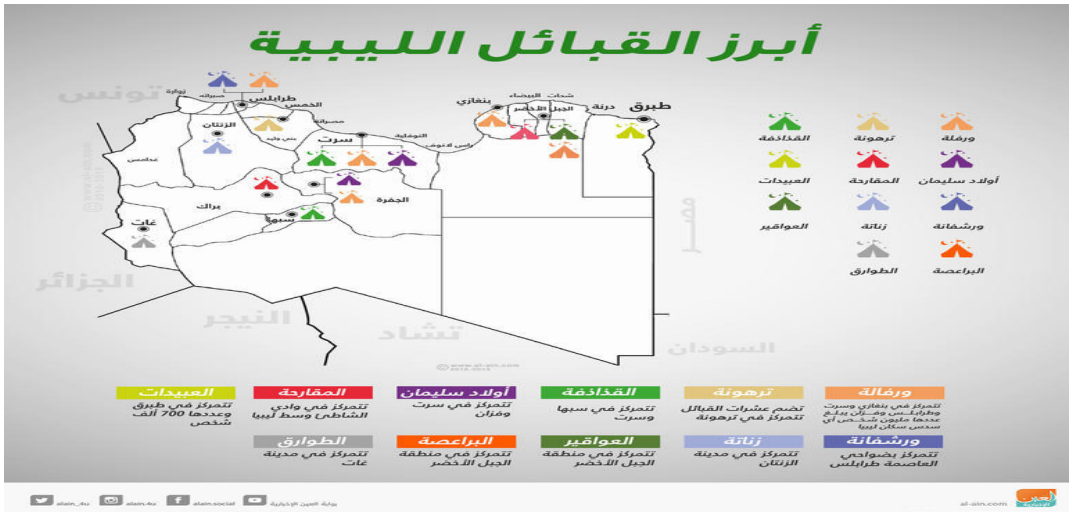

المصدر:(الصعيدي، أحمد، (2019) ، HTTPS://AL-AIN.COM/ARTICLE/LIBYAN-TRIBES-NATIONAL-PROJECT-COUNTRY)

- **المعطى البنيوي**

منذ انقلاب عام 1969 الذي قام به معمر القذافي حيث ألغى الحكم الملكي وأنشأ الجمهورية العربية الليبية التي استمرت مدة 42 عاما، حتى 17 فيفري عام 2011، أين أسقط نظام حكمه. ومن الواضح جدا أن الحكم الملكي في ليبيا لم يحظ بعقد إجتماعي حقيقي يجسد معنى المواطنة وإستمر غياب المواطنة أيضا طيلة حكم معمر القذافي الذي إختزل الحكم في شخصه، ولم ينشئ مؤسسات سياسية حقيقية في ليبيا. (فريق الأزمات العربي (**ACT**)، (**2017**)، ص**07**). فرغم تغير البنية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الليبي بعد إكتشاف النفط عام 1959 وأصبحت ليبيا رابع مصدر للنفط في العالم، وإرتفاع معدل الدخل الفردي العام إلى 2000 دولار سنة 1967

مع مجيء القذافي في عام 1969 إستغل العائدات النفطية لشراء الولاءات القبلية وكرس نظاما تسلطيا شعبويا ربعيا، مع تعزيز مكثف للأجهزة الأمنية والإستخباراتية على حساب المؤسسات الرسمية وحكم القانون. إضافة إلى غياب أي دور للمعارضة أو أي حراك سياسي حزبي وجمعوي أنتج إنهيارا كاملا لمنظومة القيم القانونية والثقافية والهوياتية وغياب أي رابط معنوي بين المجتمع والسلطة. (غربي، قلواز، (**2014**)، ص **24-25**) وغياب مطلق للممارسة الديمقراطية. أصبح التوظيف السياسي الجهوي للقبيلة من سمات النظام السياسي الليبي، فقد ظل الشرق الليبي منطقة متمردة مناوئة لسلطة القذافي وجب تهميشه وإقصاؤه من توزيع خيرات البلاد، وعدم استفادته من خطط التنمية ضمن السياسات العمومية، مما ولد لدى القبائل الليبية المتواجدة في الشرق الليبي فكرة ضرورة النضال ضد السلطة لنيل حقوقهم. (إدريس، ص**03**)، وقد لخصت الدراسة مراحل فشل الدولة وتم ترتيبها في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: المراحل التي تمر بها الدولة الفاشلة

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
سيطرة السلطة على مقاليد الحكم. غياب الديمقراطية غياب التوزيع العادل للثورة. عجز السلطة على تحقيق الاندماج والضبط الاجتماعيين.	السلطة متمسكة بالسيطرة على مقاليد الحكم. غياب العدالة الاجتماعية. ظهور صراعات اثنية وأخرى معادية لنظام الحكم.	غياب سلطة فعلية في الدولة. شلل تام في جميع القطاعات الحيوية للدولة. تواصل الصراعات المسلحة (حالة الفوضى). تدويل القضية. التدخل الأجنبي

المصدر : الجدول من تصميم الباحثة بتتبع المراحل التي مرت بها ليبيا.

4.1 مسار الأزمة في ليبيا

مع إنطلاق أول شرارة للثورة في ليبيا في 17 فيفري 2011 من مدينة بنغازي شرق ليبيا مطالبة بإسقاط نظام معمر القذافي دخلت ليبيا في موجة شديدة من العنف المسلح والفوضى، سرعان ما تم تدويل الأزمة الليبية من خلال المؤشرات التالية:

- 26 فيفري2011 أصدرت منظمة الأمم المتحدة قرارها رقم *1970* القاضي بحظر الأسلحة وتجميد أصول عائلة القذافي وكل إستثماراتها بالخارج.(الأمم المتحدة، (**2011**))
- ~~02~~ مارس 2011 علقت جامعة الدول العربية عضوية ليبيا فيها.(لخضاري، ص **155**)
- 03 مارس 2011 قامت محكمة الجنايات الدولية بمباشرة تحقيقات بعد انتشار أنباء عن ارتكاب نظام القذافي لجرائم ضد الإنسانية.
- 12 مارس 2011 تقدمت جامعة الدول العربية بطلب إلى مجلس الأمن الدولي مفاده ضرورة التدخل لشل الطيران الحربي الليبي لغرض حماية المدنيين.
- 17 مارس 2011 بناء على الطلب الذي تقدمت به جامعة الدول العربية إلى مجلس الأمن تم إصدار القرار رقم 1973* القاضي بفرض منطقة حظر الطيران فوق ليبيا. (الأمم المتحدة، (**2011**))
- 19 مارس 2011 إنطلاق العمليات العسكرية الأجنبية ضد ليبيا شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا وإيطاليا تحت لواء "حلف الناتو".

---

*اتخذ مجلس الأمن يوم 26 فبراير 2011 في جلسته رقم (6491) بالإجماع عقوبات ضد ليبيا بموجب نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، وحسب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وانطوى القرار (1970) على العديد من التدابير العسكرية التي تتفق مع مبدأ المسؤولية في الحماية، راجع فيذلك ديباجة قرار مجلس الأمن رقم 1970 "يتعلق بالحالة في ليبيا" المؤرخ في 26 فبراير 2011

*بسبب عدم امتثال السلطات الليبية للقرار رقم 1970، ومع تدهور الوضع وتصاعد العنف والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1973 المؤرخ في 17 مارس 2011 يدين فيه الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، ويقرر أن الحالة في ليبيا مازالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.... أنظر في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 1973 (2011).

- 27 جوان أصدرت محكمة الجنايات الدولية مذكرة توقيف بحق معمر القذافي وإبنه سيف الإسلام القذافي، ومدير الإستخبارات عبد الله السنوسي بتهم إرتكاب جرائم ضد الإنسانية.(لخضاري، ص **155-156**)

- 20 أكتوبر 2011 أغتيل معمر القذافي بعد تسارع الأحداث الدموية في ليبيا، وبذلك سقط نظام القذافي الذي إمتد على مدار 42 سنة ليشكل نهاية الأزمة وبداية مسار سياسي آخر مثقلا بمخلفات وتراكمات يغذيها الطابع القبلي. (لخضاري، ص **156**)

2 تحديات بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط القذافي

يشير فرانسيس فوكوياما إلى مفهوم بناء الدولة بقوله:" تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة و فاعلة وقادرة على البقاء و الإكتفاء الذاتي، مما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وقدراتها."(فوكوياما، (**2007**)، صفحة **20**). فحسب فوكوياما فإن عملية بناء الدولة تقوم أساسا بإنشاء مؤسسات قوية قادرة على آداء وظائفها بفعالية، تهدف إلى بسط سلطانها الذاتي وسلطتها الذاتية القاهرة.إلا أن التطورات السياسية في ليبيا تخللتها بعض التناقضات فيما يخص عملية البناء الدولاتي. (رسولي،(**2020**)، الصفحات **277-280**)

فبعد سقوط معمر القذافي تحول المشهد السياسي نحو بناء دولة ليبيا الجديدة، لكن الأطراف المتصارعة فيها واجهت تحديات عدة منها ما هو سياسي وأمني واقتصادي.

1.2. التحديات السياسية التي رافقت المرحلة الإنتقالية

جاء المجلس الإنتقالي في مرحلة حرجة في تاريخ ليبيا حيث بدأ رسميا بعد مصرع القذافي وسقوط حكمه بثلاثة أيام لحسم الفوضى التي عمت التراب الليبي للحد من دخول البلاد في أتون حرب أهلية.

- **المجلس الإنتقالي**

بعد إندلاع الثورة في ليبيا في 17 فبراير 2011 تم تشكيل المجلس الإنتقالي برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل ونال الإعتراف الدولي، وتم وضع خطة لإدارة المرحة الإنتقالية لحين صدور دستور جديدة للبلاد بهدف إعادة الأمن والإستقرار للبلاد. (فريق الأزمات العربي (**ACT**)، ص **09**). وقد عرفت المرحلة الإنتقالية بقيادة المجلي الإنتقالي تشكيل ثلاث حكومات جاءت كالآتي:

- حكومة محمود جبريل 14 مارس2011- 22 أكتوبر 2011، ويعتبر محمود جبريل أحد المحسوبين على التيار الليبيرالي كما شغل منصب رئيس المجلس الوطني للتخطيط في نظام القذافي. قادت حكومته الجهود العسكرية والدبلوماسية التي ساهمت في إسقاط نظام معمر القذافي.

- حكومة علي الترهوني 23 أكتوبر- 24 نوفمبر 2011، وهو أحد المعارضين المنفيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية في زمن القذافي.

- حكومة عبد الرحيم الكيب 24 نوفمبر- 08 أوت 2012 الذي شغل رئاسة الحكومة المؤقتة في البلاد ويعد من أبرز معارضي العقيد معمر القذافي. (حامدي، (**2014**)، ص**90**)

- **المؤتمر الوطني العام**

تم إصدار الإعلان الدستوري في شهر أوت 2011 الذي تضمن عدة قوانين تخص تسيير المرحلة الإنتقالية جاء من بين أهم بنوده القانون الخاص بإنتخاب مؤتمر وطني عام في 7 جويلية 2012 والذي أصدره المجلس الإنتقالي في فبراير2012 ، وكذا إجراء أول إنتخابات لإختيار رئيس الوزراء للحكومة الإنتقالية. (فريق الأزمات العربي (**ACT**)، ص **09**)

أقر المجلس الإنتقالي تشكيل المؤتمر الوطني من 200 مقعد وزعت على أساس جهوي. فالمنطقة الغربية حصلت على 100مقعد، المنطقة الشرقية 60 مقعدا، أما المنطقة الجنوبية فحصلت على 40 مقعدا. والجدول التالي يبين توزيع المقاعد حسب القوائم الحزبية. (حامدي، ص**91**)

الجدول رقم2: يبين توزيع عدد المقاعد في انتخابات المؤتمر الوطني 2012/07/07.

القوائم الحزبية	عدد المقاعد
تحالف القوى الوطنية	39
حزب العدالة والبناء (الإخوان المسلمون)	17
قوائم وطنية مصغرة	6
القوائم السلفية	4
قوائم محلية	14
المجموع	**70**

المصدر: (حامدي، الصفحة91)

تجدر الإشارة أن القوى السياسية الحائزة على مقاعد في المؤتمر الوطني تفتقر إلى المحتوى الأيديولوجي الواضح ما عدا الإخوان المسلمون و القوائم السلفية فمعظمها حديث النشأة جاء من خلال صراعات و إنتماءات قبلية. (حامدي، ص**91**)

وفي ثاني خطوة سياسية أقر المؤتمر الوطني في سبتمبر 2014 تشكيل حكومة الإنقاذ برئاسة عمر الحاسي مدعومة برئاسة الأركان العامة بقيادة عبد السلام جاد الله العبيدي، غير أن حكومة الإنقاذ واجهت تحديا من طرف مجموعات من التشكيلات المسلحة التي قامت بعملية عسكرية ضد قوات الدروع التي تعمل تحت إمرة الأركان العامة هذه الأخيرة التي حسمت الأمر لصالحها.(فريق الأزمات العربي (**ACT**)، ص **10**)

وفي خطوة ثالثة وبموجب اتفاق الصخيرات المنعقد في المملكة المغربية في 17 ديسمبر 2015 وبرعاية الأمم المتحدة تشكلت حكومة وفاق وطني بقيادة فايز السراج مقرها طرابلس. (الحفيان، (**2020**) ص **12-13**)

- **مظاهرالأزمة السياسية للمرحلة الإنتقالية**

رافقت المرحلة الإنتقالية عدة أزمات أعاقت بناء الدولة الوطنية في ليبيا.

- **حكومة الوفاق (تحدي انقلاب اللواء خليفة حفتر)**

تعتبرحكومة الوفاق لوحدها تحديا من نوع آخر أين أعلن مجلس النواب إنسحابه من الإتفاق بسبب إنقلاب خليفة حفتر عليهم، مما تسبب في عرقلة مساره وتعطيل عمل الحكومة السياسي، من خلال إعلان مجلس النواب (البرلمان) تغيير مقره، وتشكيل الجيش الليبي الموالي لحكومة ثانية في ليبيا وأتخذت طبرق مقرا للحكومة والجيش معا. وقاد حفتر عملية عسكريا أسماها ب "بركان الغضب".

وبذلك تشكلت مجموعتان متناحرتان على السلطة، مجموعة غرب ليبيا (طرابلس وحلفاؤها) بقيادة فايز السراج المدعومة خارجيا من تركيا وقطر. ومجموعة شرق ليبيا (طبرق) بقيادة خليفة حفتر المدعوم من فرنسا ومصر والإمارات العربية المتحدة. (الحفيان، ص **11**)

- **قانون العزل السياسي**

تعد مناقشة مشروع قانون "العزل السياسي" التي باشرها أعضاء المؤتمر الوطني من أخطر التحديات السياسية في ليبيا أين عزلت بموجبه 36 فئة من المواطنين الذين كانت

تربطهم صلة بنظام القذافي. وقد تم تمرير المشروع تحت ضغط الميليشيات المسلحة الناشطة في ليبيا الشئ الذي كرس مزيدا من التشرذم والإنقسام السياسي. (رسولي، ص **281**)

- **أزمة مجلس برقة**

تأسس مجلس برقة الإنتقالي في 6 مارس 2013 في مدينة بنغازي من طرف قوى سياسية واجتماعية وأكاديميين للمطالبة بنظام سياسي فيديرالي. وأختير أحمد بن الزبير بن أحمد الشريف السنوسي رئيسا له، على أن يمثل المجلس الجهة الشرقية في ليبيا في أي حوار سياسي خاصة ما تعلق منه بصياغة الدستورمطالبين بتفعيل حقوق برقة التي تضمنها دستور 1951. بناء عليه قامت قوات مسلحة بقيادة إبراهيم الجضران أحد قيادات حرس المنشآت النفطية بالإستيلاء على ثلاثة موانئ لتصدير النفط المقدرة ب600 برميل من النفط في اليوم، أي بنحوقيمة مالية تقدرب 60 مليون دولار يوميا. في المقابل قامت الحكومة بحظر تصدير النفط وإغلاق المنافذ البحرية ومنع أي سفينة من الرسو أو التحميل. في حين يبقى أداء الحكومة قاصرا لافتقاد ليبيا إلى جيش وطني قادر على الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها. (حامدي، الصفحة**93**)

- **أزمة المحاولات الإنقلابية**

واجه المؤتمر الوطني مع في فبراير2014 عدة اهتزازات تمثلت في احتجاجات محاولات إنقلابية في مواجهة إعلانه عن تعديل يشمل تمدد مهمماته التي كان من المفترض أن تنتهي في السابع من فبراير، و طالب المحتجون برحيل المؤتمر الذي فشل في صياغة دستور في الآجال المحددة. على خلفية تلك الاحتجاجات أعلن اللواء خليفة حفتر في شريط وزع على وكالات الأنباء، و شبكات التواصل الإجتماعي عن إنقلاب جمد من خلاله عمل المؤتمر الوطني العام وعمل الحكومة والإعلان الدستوري الصادر في أوت 2011. غير أن الإنقلاب اعتبر فاشلا. (حامدي، ص**93**)

من جهة أخرى جاءت محاولة انقلابية ثانية قامت بها كتيبتان من قبيلة الزنتان الكبيرة " لواء القعقاع" ولواء " الصاعقة" ووجهتا إنذارا للمؤتمر الوطني بحل نفسه في 18 فبراير 2014. غير أن المحاولة فشلت نظرا لتمسك المؤتمر الوطني بعدم إدخال البلاد في فراغ دستوري، وساندته في ذلك قوى عديدة في البلاد.(رسولي، ص**282**)

ويبقى المشهد السياسي في ليبيا تتصدره القبائل والفصائل المتناحرة المسلحة التي تساهم بشكل مباشر في التقدم نحو حلحلة الأزمة السياسية من جهة، وفي الإنقسام من جهة أخرى نظرا لتباين الرؤى والأهداف والمصالح. والخريطة الموالية توضح الأطراف المتصارعة والأقاليم المتوترة في ليبيا بعد الثورة والتدخل العسكري الخارجي.

الخريطة رقم 2: تبين الفصائل المتناحرة في ليبيا .

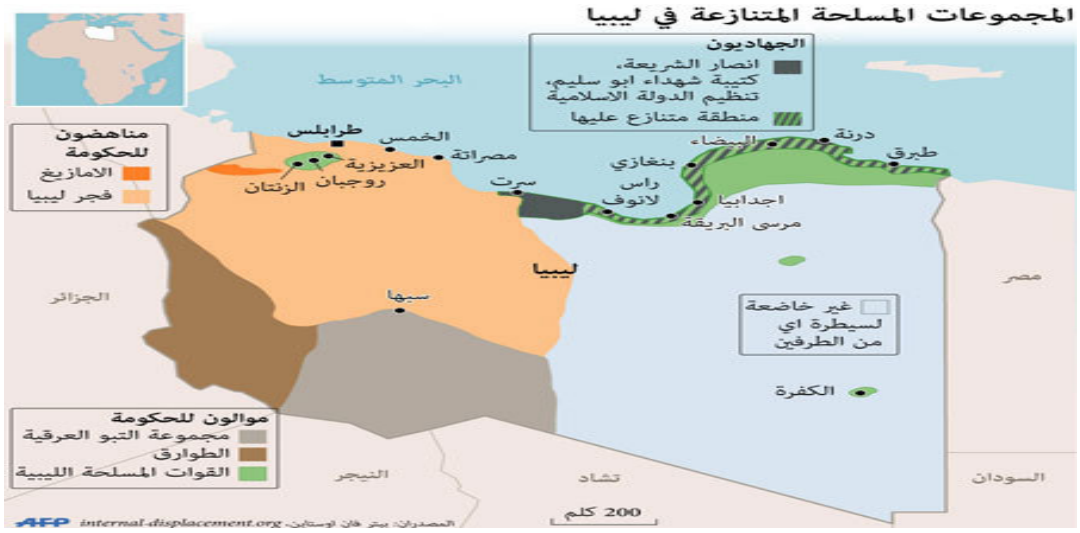

المصدر: شداد، وجدان (2019)،https://t9h.cc .

2.2 التحديات الداخلية الأمنية للأزمة الليبية

تعد ليبيا اليوم في حالة "لا دولة" لأنه لا يمكن الحديث عن دولة إذا لم تحقق وظيفتها الأساسية في توفير الأمن والعمل على تحقيقه.(لونيسي، (2014)، ص 148)، ومن بين أهم التحديات الأمنية التي تعرفها ليبيا في مرحلة ما بعد الثورة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- رغم الإصلاحات المنتهجة تواجه المؤسسات النظامية إشكالية حل وإدماج الكتائب المسلحة خاصة في بنغازي وطرابلس.تصاعد وتيرة الإغتيالات السياسية في شرق ليبيا خاصة في صفوف القيادات العسكرية والأمنية في النظام السابق، في هذا الصدد يقول مبعوث الأمم المتحدة طارق ميتري في تقريره لمجلس الأمن: "تشكل الحالة الأمنية في شرق ليبيا تحديا خطيرا للحكومة، وتهدد بعرقلة محاولات لتأمين الإستقرار، ويجب النظر إلى الإغتيالات والهجمات في المقام الأول في سياق مقاومة بعض الجماعات المسلحة مساعي الدولة لإستعادة سلطتها".(صايج، (2014)، ص 107)

- الإنقسام وزعزعة الأمن والإستقرار في ليبيا ساهم في إرتفاع وتيرة الصراعات المسلحة التي فتحت المجال بشكل كبير لتسلل التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم القاعدة وداعش إلى الأراضي الليبية، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني نتيجة التصعيد العسكري وإستمراره بين أطراف النزاع الليبي، خاصة تلك العمليات العسكرية التي يقودها خليفة حفتر بهدف إسقاط حكومة الوفاق والدخول إلى طرابلس والتي خلفت أوضاعا إنسانية متردية تمثلت في الخسائر البشرية والمادية الجسيمة.(الحفيان، ص **11**)

- غياب الأمن الشامل في ليبيا وفشل الحكومات الناشئة في فرض شرعيتها وسلطتها ففي الدولة إنعكس الصراع الريعي المتمثل في النفط على متغير الإستقرار الإجتماعي والسياسي في ليبيا حيث أضحى محور التنازع بين الكتائب والقوات المسلحة الليبية.(صايج، ص **08**)

- إستيلاء الجماعات المسلحة على مخازن السلاح الحكومية بالقوة وتهريبه خارج البلاد وهو الأمر الذي بات خطرا يهدد دول الجوار، وجعل ليبيا في وضع يصعب التكهن بمآله. (دريسي، (**2017**)، ص **136**)

3.2 التحديات الأمنية الإقليمية للأزمة الليبية

تعاني تونس والجزائر من تداعيات الأزمة الأمنية في ليبيا بسبب الحدود التي تربط البلدين بليبيا خاصة ما تعلق منها بالنشاط المتنامي للعناصر الإرهابية في ظل فوضى السلاح التي أعقبت تدخل الناتوالعسكري.

- **بالنسبة للجزائر**

شكلت الأزمة الليبية تحديا كبيرا للأمن القومي الجزائري بسبب الإنكشاف الأمني للحدود الشرقية الممتدة على طول مسافة تقدر ب982كم في ظل غياب التغطية الأمنية العسكرية من الجانب الليبي، وهو ما اضطر الجزائر لتسخير إمكانيات مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود. فضلا عن تموقع رموز من الجماعات الإرهابية المسلحة في المشهد السياسي الليبي، وهو ما أشار إليه الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون الإفريقية عبد القادر مساهل في تصريح له قائلا:"نحن قلقون جدا من حضور القاعدة بين الثوار الليبيين، وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة

ومتطورة. وهو ما سينعكس سلبا على أمن المنطقة." كما لم تخف الجزائر قلقها من انتقال الأسلحة المنتشرة في ليبيا إلى عناصر إرهابية على أراضيها. ويأتي الحذر الجزائري بعد حادثة مركب الغاز تيقنتورين بمنطقة عين أمناس القريبة من الحدود الشرقية.(تبينة، بن صغير،(**2019**)، الصفحات **216-217**)

- **بالنسبة لتونس**

على غرار الجزائر يشكل الإرهاب أحد مهددات الأمن القومي التونسي فقد أشار المحلل التونسي "راشد كاسني" في جريدة الحياة التونسية أن:" هناك في ليبيا ما يقارب 500.000 ألف مقاتل تونسي مدرب على السلاح، وبلا شك أن لهم الرغبة في العودة إلى بلادهم." وتذكر مصالح رسمية تونسية أن مئات المقاتلين التونسيين الذين انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" قد عادوا بالفعل إلى بلادهم. كما أثرت الأوضاع الأمنية المتردية في ليبيا بشكل مباشر على الإقتصاد الحدودي المشترك للبلدين الذي كان يعتمد على التجارة الحدودية غير الرسمية التي لعبت دورا هاما في انتعاش الحالة الإقتصادية عبر الخط التجاري لساكني تلك المناطق بسبب نشاط الجماعات المسلحة فيها، فضلا عن تراجع التجارة الرسمية بين البلدين فقد انخفضت المبادلات التجارية بشكل كبير حيث قامت 1300 مؤسسة إقتصادية تونسية بتوقيف صادراتها نحو ليبيا. فضلا عن تدفق اللاجئيين الليبيين إلى تونس للبحث عن مصادر الرزق.(النك حلي، (**2018/2017**)، الصفحة **65**)

3. الأدوار الدولية لحل الأزمة الليبية

شهدت الساحة الليبية المتصارعة تدخل عدة أطراف خارجية دولية و إقليمية كان لكل منها دور بارزلحل الأزمة أو مفاقمتها. نذكر منها:

- **الدور الأمريكي**

إنقسم الدور الأمريكي في القضية الليبية منذ إنفجارها إلى فترتين أساسيتين فخلال رئاسة الرئيس الأسبق باراك أوباما أعطى الضوء الأخضر لحلف الناتو لشن الضربات الجوية على ليبيا وإسقاط نظام العقيد معمر القذافي حتى لا تبقى أمريكا بعيدة عن الهيمنة الدولية للأحداث. أما دونالد ترامب وإرضاء لحلفائه من الدول الأوروبية. فقد صرح مرارا أن ليبيا شأن أوروبي لا دخل لأمريكا فيه.(بونيف،(**2020**)، ص **253**)

- **الدور التركي**

تعتبر تركيا أحد الفاعلين الدوليين في الملف الليبي وأحد الحلفاء الداعمين لحكومة الوفاق الشرعية المعترف بها دوليا من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في مواجهة تشكيل حكومة من طرف اللواء خليفة حفتر والدول الداعمة له. إذ يشكل نجاح النشاط العسكري لخليفة حفتر حصارا سياسيا وإقتصادياعلى تركيا في المتوسط . فالتدخل التركيي في ليبيا يتحدد من خلال محددين اثنين:

أولا: المحدد الإقتصادي: ويعد أهم المحددات التي جعلت تركيا تتدخل في الأزمة الليبية بصفة مباشرة لحماية مصالحها فقد أبرمت العديد من الإتفاقيات الإقتصادية في فترة حكم العقيد معمر القذافي في مجال البناء داخل ليبيا عام 2010 فضلا عن امتلاك شركات الأعمال التركية نحو 304 عقد تجاري في مجال الإعمار والبناء والتي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات، كانت سببا في معارضة تركيا لتدخل الناتو العسكري في ليبيا عام.2011 إضافة إلى توقيع اتفاقيتين (أمنية وبحرية) مع حكومة فايز السراج الشرعية في27 نوفمبر 2019. **(عدوان، فياض، (2020)، ص 661)**

ثانيا: المحدد الاستراتيجي والسياسي: فور إعلان خليفة حفتر في3 أبريل 2019 إطلاق عملية "تحرير طرابلس"، وزحف "الجيش الوطني الليبي" لإنهاء سيطرة "حكومة الوفاق الوطني" على العاصمة، سارعت تركيا إلى الإعلان عن نيتها في التدخل العسكري المباشر في ليبيا لصد تقدم حفتر نحو العاصمة في خطوة "استراتيجية وقائية" للمحافظة على مصالحها الإقتصادية اعتمادا على المذكرة الموقعة مع حكومة السراج ضمن الإتفاقية (الأمنية البحرية) التي تتيح لتركيا المطالبة المباشرة بحقوقها في مساحات واسعة في شرق البحر المتوسط وفي المناطق الغنية بموارد الطاقة. ويرى الباحثون في الشأن الليبي أن المذكرة تعتبر ورقة ضغط مهمة في مواجهة الدول الداعمة لحفتر خاصة مصر. (عدوان، فياض، (**2020**)، ص**664-666**).

- **الدورالأوروبي**

برز موقف فرنسا منذ عام 2010 حين حاولت الإستثمار في النفط الليبي من خلال شركة توتال للإستثمار في حقل الغازبحوض نالوت بغرب ليبيا إلا أن شركة إيني الإيطالية فازت بالعقد. ولا تزال إيطاليا تتهم فرنسا بتعطيل أي إتفاق لصاحها على خلفية دعمها غير المعلن للواء

خليفة حفتر وتمتلك فرنسا علاقات جيدة مع قبائل الجنوب الليبي فمن المرجح أن تستثمر في الصحراء الليبية خاصة أنها تمتلك علاقات قوية مع دول الجوار الليبي كالنيجر وتشاد.

من الملاحظ أن فرنسا منذ بداية الأزمة سارعت إلى دعم قرار التدخل العسكري في ليبيا وإنهاء نظام القذافي. (بونيف، ص253)

- **الدور الصيني**

رغم التقارب الصيني الواضح من حكومة الوفاق إلا أن هذا لم يمنع وجود إتصالات مع خليفة حفتر في إطار الإقتراب الحذر حيث تدرك الصين أن هذا الأخير يملك الأفضلية على الأرض إلا أنه يفتقر للشرعية الدولية ما قد يسلب أي إتفاق تجاري معه صفة الإلزامية ويخرجها من دائرة الحياد في الأزمة. على الرغم من أن الصين تسعى تدريجيا للتوسع في شمال إفريقيا إلا أنها تتعامل بشكل حذر مع تطورات الوضع في دراسة واضحة لخطواتها في بناء العلاقات مع أغلب دول المنطقة .

ويندرج ذلك ضمن تقديم صورة جيدة للصين تعكس أنها الطرف الآمن في التعامل التجاري اللامشروط عكس القوى الأخرى. (بونيف، ص253)

- **الدور العربي**

شهد الدور العربي تجاذبات دبلوماسية لحل الأزمة في ليبيا وتهدئة أطراف النزاع في إطار دبلوماسي كالجزائر والسودان وتونس ومصر. فالجزائر وتونس تسعيان لإستبعاد الحل العسكري والدفع باتجاه الحل السياسي الذي يجمع كل الليبيين ولا يقصي أي طرف. (بونيف، ص252). في حين تم الإتفاق بين الدول الثلاث الجزائر ومصر وتونس من خلال الخروج بمبادرة سلام. وتقوم المبادرة المطروحة التي تم الإعلان عن مضامينها بشكل تفصيلي بعد إجتماع وزراء خارجية تونس والجزائر ومصر، في 20 فبراير 2017، على ما يلي:

- مواصلة السعي الحثيث لتحقيق المصالحة الشاملة في ليبيا دون إقصاء في إطار الحوار الليبي بمساعدة من الدول الثلاث وبرعاية الأمم المتحدة.

- التمسك بسيادة الدولة الليبية ووحدتها الترابية وبالحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة الليبية، على قاعدة الإتفاق السياسي الليبي الموقَّع بالصخيرات، في 17 ديسمبر 2015،

باعتباره إطارًا مرجعيًّا. والإتفاق على مساندة المقترحات التوافقية للأطراف الليبية قصد التوصل إلى صياغات تكميلية وإلى تعديلات تُمكِّن من دفعها.

- رفض أي حلٍّ عسكري للأزمة الليبية وأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا باعتبار أن التسوية لن تكون إلا بين الليبيين أنفسهم، والتأكيد على أن يضم الحوار كافة الأطراف الليبية مهما كانت توجهاتها وإنتماءاتها السياسية. (البسيكري، (2017)، ص4)

- العمل على ضمان وحدة مؤسسات الدولة الليبية المدنية المنصوص عليها في الإتفاق السياسي -المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة- بما في ذلك الحفاظ على وحدة الجيش الليبي وفق بنود الاتفاق السياسي الليبي، للقيام بدوره الوطني في حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والهجرة غير النظامية.

- تواصل الدول الثلاث جهودها على المستوى الوزاري في التنسيق فيما بينها ومع مختلف الأطراف السياسية الليبية لتذليل الخلافات، ويتم رفع نتائج الاجتماع الوزاري إلى الرئيس التونسي، الباجي قائد السبسي، والرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، والرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، تمهيدًا للقمة الثلاثية في الجزائر العاصمة.

- ستقوم الدول الثلاث بشكل مشترك ورسمي بإحاطة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بإعلان تونس الوزاري، باعتبارها وثيقة.

لقد كانت مصر من الدول الداعمة للواء خليفة حفتر منذ 2013 على خلفية "عملية الكرامة". وظلت تظهر بمظهر الداعم للوفاق من خلال حثِّ حليفها خليفة حفتر، على القبول بالوفاق والإندماج في العملية السياسية، والدفع به لمنصب حيوي في حكومة الوحدة كوزير للدفاع أو كقائد عام للجيش الموحد .

أما الإمارات العربية المتحدة فكانت ولا تزل الحليف الأبرز لحفتر، وإستمرارها في شحن الأسلحة والمعدات العسكرية يعني تعويلها على مساندة فكرة إستمرار الصراع المسلح .(محمد، (2020)، ص 252)

أدى سقوط نظام معمر القذافي إلى إنكشاف الحدود الليبية في فضائها الإقيمي الإفريقي في ظل غياب تغطية أمنية عسكرية ليبية وضعفها مما جعل منها دولة منتجة لتهديد أمني خطير

يؤدي مباشرة إلى تأزم الأوضاع على مستوى الحدود الإقليمية بينها وبين الجزائر ومالي ومصروتونس. (منصوري، (2017/2016)، ص28)

خاتمة

من خلال ماسبق عرضه فإن الأزمة الليبية شكلت منعرجا حرجا في مسار الدولة إذ أدت إلى فشلها وإنهيارها التام كدولة ذات مؤسسات تؤدي وظائفها الداخلية والخارجية . فمن خلال تتبع الظروف الأزمة تبين شبح التقسيم والتفتيت بسبب الحرب الأهلية وكثرة الولاءات القبلية وإنتشار المليشيات المسلحة التي أصبحت الفاعل الأساسي في المشهد السياسي.

لم تعد هناك دولة ليبية حقيقية أو نظام سياسي واحد بل أصبح على أرض الواقع قوتان مدعومتان من الخارج. وقد كان للتدخل العسكري لحلف الناتو النصيب الأكبر في ضعف ليبيا وهشاشتها.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا: أن الثورة الشعبية في ليبيا لم تحقق أهدافها وإنما قادت الدولة إلى الإنهيار والفشل الدولاتي.

ثانيا: ليست هناك دولة حقيقية في ليبيا وإنما يوجد جناحان متصارعان على السلطة. الأولى يقودها القائد العسكرى خليفه حفتر أحد القادة المعارضين لمعمر القذافي. والثانية يقودها فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطنى ورئيس المجلس الرئاسي الذى تأسس فى ليبيا بعد اتفاق الصخيرات فى 17 ديسمبر 2015 تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف وضع حد للحرب الأهلية الليبية.مما قد يؤدي إلى إستمرار النزاع على السلطة أو تقسيم البلاد إلى دولتين.

ثالثا: أن الهدف الرئيسي للتدخل العسكري لحلف الناتو تم من خلاله تقسيم وتفتيت ليبيا. ولم يأت بأي جديد لحل الأزمة. بل جاء لتنفيذ أجندة خارجية لإستغلال مقدرات ليبيا الإقتصادية

تضع الدراسة التوصيتين التالية لحل الأزمة في ليبيا.

أولا: أن تعلن كل الأطراف المتناحرة ولاءها للوطن وخدمته بدل ولائها للجماعات المسلحة ورغبتها في المصالحة، وأن تتخلى عن تنفيذ الأجندات الخارجية.

ثانيا: تشكيل جيش ليبي موحد يضم أبناء كل القبائل الليبية بهدف تحرير ليبيا من المليشيات الإرهابية .

قائمة المراجع:

1- المؤلفات

- الحفيان، نورة، (2020) التسوية السياسية في ليبيا الإشكاليات والتحديات، تركيا: المعهد المصري للدراسات.
- فوكوياما، فرانسيس،(2007)، بناء الدولةالنظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرون، الرياض: العبيكان للنشر.

2- الرسائل العلمية

- منصوري، سفيان، (2017/2016)، آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1.
- النحلي، علي محمد فرج، (2018/2017)، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار،2011-2017، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

3- المقالات العلمية

- إدريس، أحمد. (2011)، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربيين، العدد 06، مركز الدراسات المتوسطية والدولية. الصفحات 2-3.
- بن صغير، عبد العظيم، تبينة، راوية، (2019)، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، مجلة المفكر، المجلد14، العدد2، الصفحات 216-217.
- بونيف سامي محمد،(2020) ، الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011، دفاتر السياسة والقانون، المجلد **12** العدد1، الصفحات 252 – 253.
- حادي، إبراهيم، (2018)، الدولة الفاشلة في ليبيا التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، مجلة المعيار، المجلد9 العدد4، الصفحات 55- 56.
- حامدي، زهير،(2014)، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات و المآلات، مجلة سياسات عربية، العدد7، الصفحات 90-91-93.
- حنفي علي، خالد، (2014)، خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 64. الصفحات46-47.

- دريسي، حنان، (2017)، الإنعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجا، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10. الصفحة 136.
- رسولي، أسماء، (2020)، إشكالية بناء الدولة في ليبيا مابعد القذافي بين التناقضات الداخلية و التدخلات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد6، العدد1، الصفحات277-280-281-282.
- عدوان، أركان إبراهيم، فياض ،مصطفى جابر،(2020)، محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد1، الصفحات 661-664-666.
- غربي، محمد. قلواز، إبراهيم، (2014)، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 07. الصفحات 24-25.
- فريق الأزمات العربي (ACT)، (2017)، الأزمة الليبية إلى أين؟، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13. الأردن، مارس 2017. الصفحات 9-10.
- محمد علي، مصطفى موسى، (2020)، أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 01، المجلد 12. الصفحة 3.

4- الملتقيات العلمية

- صايج، مصطفى، (2014). الإنتقال الديمقراطي في ليبيا وإنعكاساته الأمنية على دور الجوار: الجزائر وتونس، الملتقى الوطني التحولات الجهوية أي تصنيف لمواجهة التحديات الجديدة، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، الجزائر.
- لخضر، منصوري (2016)، تعقيدات الأزمة الليبية المالية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل، الملتقى الموسوم بـ "مالي – ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الإستقرار الجهوي"، المعهد العسكري الوثائق والتقويم والإستقبالية، الجزائر.
- لونيسي، رابح، (2014)، مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التحولات الجديدة في المنطقة، الملتقى الوطني المغرب العربي والتحولات الجهوية أي تنسيق لمواجهة التحديات الجديدة، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، الجزائر.

5- القرارات الأممية بشأن ليبيا

- هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، (2011)، القرار رقم1970.
- هيئة الأمم المتحدة ، مجلس الأمن الدولي، (2011)، القرار رقم1973.

أ- التقارير العلمية بالعربية

- البسيكري سنوسي،(2017) الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات، مركز الجزيرة للدراسات: قطر.

ب- التقارير العلمية بالإنجليزية

- Benlamma, Mohamedm (2017) The tribunal struture in Libya: factorfor fragmentation or cohesion.

6- مقالات على شبكة الإنترنت

- هاني، أمل، فشل الدولة وانهيار الدولة: مظاهر الضعف والفشل الدولاتي و الهيكل المؤسسي ،(2020)، *http://arabprf.com/?p=2823*.، تاريخ الدخول:12 /2020/12، بتوقيت:18:30.

- الصعيدي، أحمد، (2019)، خريطة القبائل الليبية.." الرقم الصعب في حل المعادلة السياسية للأزمات ، *https://al-ain.com/article/libyan-tribes-national-project-country*، *تاريخ الدخول* 2021/01/13، بتوقيت: 17:32

- الدولة الفاشلة، الموسوعة السياسية،(2019)، :*https://political-encyclopedia.org/dictionary/*، تاريخ الدخول: 2020/12/11، بتوقيت: 13:30.

- شداد، وجدان ، خريطة ليبيا مفصلة معرفة ليبيا و أين تقع عن طريق الحدود،(2019)، *https://t9h.cc*، تاريخ الدخول: 2020/12/11، بتوقيت 16:00.